

مواصلة

اعتراقات رئيس هيئة!

□ محمد المصرى

أولاً مسألة النظافة هذه تحتاج إلى عقوبة خاصة لا غلظتها ؟! ولهذا لابد من الاستعانة « بالخارجيات » حتى نتعلم منهم كيف ننظف أنفسنا . ورغم أن ديننا الإسلامى هو أول من حثنا على النظافة .

وإذا كان السيد رئيس مجلس الإدارة يؤكد بكل بساطة .. أن هذه ليست بدعة . فإني أقترح عليه أن يتعاقد لنا أيضا مع شركات أخرى لتنظيف منازلنا ومصالحنا الحكومية وشركاتنا ومحلاتنا ! إني أقول لرئيس الهيئة : إنه بدلا من أن يتعاقد مع شركة أجنبية لتنظيف قطاراتنا ويكلف الدولة العملات الصعبة التي نحن في أشد الحاجة إليها لبناء اقتصادنا القومى ، بدلا من هذا يشدد الرقابة على العمال المصريين المختصين بالنظافة يجاروا عملهم بأمانة وإخلاص .. ويوفر لهم الأدوات اللازمة للنظافة ، ويضع معهم سياسة التواب للمحسن منهم بصرف الحوافز والمكافآت لهم .. والعقاب للمخطئ والمقصر منهم . وأعتمد أن هذه الطريقة ستكون أفضل ألف مرة من الاستعانة « بالخارجيات » لتنظيف ما فعله أبدينا وأرجلنا !

وأخيرا .. إني أوجه الدعوة للمهندس عبد المنعم حشمت لتركب قطار الوجه القبل معا - بتذكرة على حسابى من السوق السوداء - ليرى بنفسه ما وصل إليه حال هذا القطار بالذات من سوء وقذارة .. وكيف تمنح كرامة الإنسان في هذا القطار . وإني أعتقد بعد هذه الدعوة أنه سيكون عن إلقاء مثل هذه التصريحات والاعتراقات مرة ثانية .

رأيت واستمعت بطريق الصدقة إلى المهندس عبد المنعم حشمت رئيس مجلس إدارة السكة الحديد . يعترف بسوء حالة السكة الحديد في مصر ، وبالبنى ما رأيت ولا سمعت ، ولينه ما اعترف هو أيضا !

فقد قال الرجل ردا على سؤال في التلفزيون حول تذاكر القطارات التي تباع في السوق السوداء على مرأى وسميع من الجميع . خاصة في أيام الإجازات والعطلات السنوية . إن هذه الظاهرة - يقصد بيع التذاكر في السوق السوداء - ظاهرة عالمية . وإنها ليست موجودة في قطارات مصر فقط لكنها موجودة في كل دول العالم .

وإني أقول للمهندس عبد المنعم حشمت رئيس مجلس إدارة السكة الحديد : إنه من دأب يعترف بوجود السوق السوداء في محطات مصر كلها من الإسكندرية إلى أسوان . وأن هذا ليس عيبا في رأيه .. فلماذا لا يدرس أسباب هذه الظاهرة للوصول إلى الحل المناسب . بدلا من أن نترك المواطنين « الغالة » نهبنا لتجار السوق السوداء .. ولاستغلال موظفى شيايك قطع التذاكر باعطاف ؟ !

أما النقطة الثانية التي تناولها في حديثه .. فكانت عن قذارة القطارات وعدم نظافتها قال : إن الهيئة تعاقدت مع إحدى الشركات الأجنبية لتنظيف القطارات في مصر .

وقال بخبر الواحد . إن هذه ليست بدعة . ولكن توجد شركات أجنبية للنظافة في مصر . تنظف نظافة بعض الأماكن - يقصد مطار القاهرة . وأحب أن أقول للمهندس حشمت : وهل هي شطارة منه أو شطارة من أية هيئة أن يتعاقد مع شركة أجنبية لتقوم بتنظيفنا ؟ هل نحن للصين عاجزون عن تنظيف ما فعله أبدينا ؟

نظيفة

البضائع المهربة والغلاء!!

□ طلعت يونان

القضية الثانية : أنها تمثل عينا قليلا على خطة التنمية لأنها تستنزف قدرات كبيرة من العملة الصعبة الخزينة بكيات كبيرة لدى تجار السوق السوداء وعصابات المهربين وهي مبالغ تخرج من البلاد بطريق غير مشروع ولا تحيد البلاد منها أية فائدة . القضية الثالثة : أن هذه التجارة ترضى تطلعات طبقة جديدة تتحول إلى قوة مدمرة لكل تطور تقدمي يهدف إلى القضاء على الطبقات المستغلة والمنسوبة في الغلاء والظلم غير المشروع .

القضية الرابعة : أن كل اتساع في سوق السلع المهربة هو معول هدم لكل نضال من أجل تكوين وتشكيل القيم الوطنية الخاصة باحترامها صناعة الوطن وإنتاجه وهي سلاح تستخدمه القوى المعادية لتطورنا لإضعاف قدرة القطاع العام على الإنتاج والتشهير بقيمة وكفاءة منتجاتنا والتصفير من شأنها . القضية الخامسة : أن هذا العمل غير المشروع يساعد على تكوين قيم وأخلاقيات تقوم على التطلعات الطبقية الاستغلالية والتفيلية ويشجع على استخدام أسلحة الغش والرشوة والحداد ونشر الوان جديدة من الفساد وخاصة في محيط المرفأ وأهم من هذا كله أن هذه البضائع المهربة أدت إلى رفع أسعار كافة السلع المماثلة وهي المسؤولة الأولى عن « الغلاء » في مجتمع يركب بصعوبة ومعاناة في مواجهة كل القوى المعادية لتقدمنا ليأتى المولود الجديد محمولا مشوها يعاني من عاهات وأمراض المجتمع الاستغلالي القديم .

أوليس العار أن يكون الدخل في مصر من أقل للدول في العالم كله ثم نجد في أسواقنا أغل وأحدث ما أنتجته باريس من عطور وأزياء وما أنتجته أوروبا كلها - بل أمريكا وكل الدول الحديثة - من كاليات وبأسعار خيالية تلحق بكثير غناها هناك ثم بعد ذلك نبحث عن أسباب للغلاء والشكوى العامة منه والظلم عليه .

إن ما يبي على الياطل وهو التهريب والتعليب يجب أن يصادر فوراً وأن نلقى من شوارعنا ومدننا هذه الحملات المثيرة للجهار والتي تبيع الغلاء ! !

السوق المصرية - في القاهرة والإسكندرية والمدن الكبرى جميعا - قد أغرقت بالبضائع المهربة بشكل متزايد خلال هذا العام . وفي الشهور الأخيرة شهدت الأسواق افتتاح حوانيت جديدة متخصصة فقط في بيع هذه السلع « بوليكات » ! ! والملاحظ أن هذه السلع : أولا : ترضى رغبات ومطالب طبقات اجتماعية متميزة أو طبقات صغيرة ذات تطلعات أكبر من قدرتها الاقتصادية والاجتماعية - وهي سلع ليست أغلبية الشعب في حاجة إليها وهي لا تمثل أية ضرورة اجتماعية أو اقتصادية ! ! ثانيا : أن 99% من هذه السلع يوجد له بديل إنتاج المصانع المصرية مثل الجوارب والملابس الصوفية والحريرية ومعاجين الأسنان والصابون وغيرها وكثير . ثالثا : أن التجارة في هذه السلع أصبحت ميدانا رحبا لتحقيق أرباح خيالية ساعدت على ظهور فئات اجتماعية ذات تفكير رأسمالي متحرف وتطلعات رأسمالية القطاعية كما أنها سحبت وتسحب من مجال الادخار والإنتاج والعمل المتج مبالغ طائلة . إن قضية البضائع المهربة تثير في واقعنا اليوم ونحن نحارب كل صور الفساد والاستغلال في المجتمع مجموعة من القضايا الخاصة :

القضية الأولى : أن هذه البضائع تمثل منافسة مع صناعتنا الوطنية والثابتة التي هي في حاجة إلى دعم وتطوير وحماية .

